مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد10 العدد01 – جوان 2023

OEB Univ. Publish. Co.

دور الشمول المالي الرقمي في الحد من الفقر دراسة قياسية للفترة 2011–2017

The role of digital financial inclusion in poverty alleviation An econometric study for the period 2011-2017

نورة بيري[1]*، عبد القادر دبوش[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، Amel.prof@gmail.com

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، kader.prof@gmail.com

تاريخ التسليم:18-1-2023 تاريخ التقييم: 9-2-2023تاريخ القبول:8-4-2023

الملخص

من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام الأدوات الرقمية، يعمل الشمول المالي على تسريع النمو الاقتصادي وتوزيعه بشكل منصف، والقضاء على الفقر في الدول المتقدمة والنامية. فالشمول المالي الرقمي يعتبر أحد المكونات الأساسية في الحد من الفقر. الهدف من هذه الدراسة هو توضيح الطرق المختلفة التي يمكن أن يساهم بها الشمول المالي، وبشكل أكثر تحديدا استخدام الأدوات الرقمية، في التخفيف من حدة الفقر. تستخدم الدراسة بيانات Panel السنوية لـ 88 دولة خلال الفترة من 2011 حتى 2017. تظهر النتائج أن الخدمات المالية الرقمية منخفضة التكلفة يمكن أن تساعد الأسر ذات الدخل المنخفض على رفع مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي رقمي، فقر، تكنولوجيا، قياس.

Abstract

By access to formal financial services with digital tools, financial inclusion accelerates and equitably distributes economic growth, eliminates poverty in developed and developing nations. Digital financial inclusion is an essential component of poverty reduction. The objective of this study is to demonstrate the different ways in which digital financial inclusion can contribute to the alleviation of poverty. The study uses annual Panel data for 88 countries over the period from 2011 until 2017. Results show that Low-cost digital financial services could help low-income households increase the standard of living and poverty alleviation.

Keywords: Digital financial inclusion, poverty, technology, measurement.

***المؤلف المراسل: نورة بيري، الإيميل: amel.prof@gmail.com**

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل، وهو شرط أساسي للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية. يشير الشمول المالي ضمنيا إلى جميع المبادرات التي تجعل الخدمات المالية الرسمية في المتناول وبأسعار معقولة، في المقام الأول للأشخاص ذوي الدخل المنخفض. في السنوات الأخيرة، ينظر إلى الشمول المالي على أنه أداة ديناميكية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي متعدد الأبعاد، والنمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتوليد فرص العمل، والحد من الفقر، والمساواة في الدخل للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويعد تسخير التكنولوجيا أحد أكثر الطرق فاعلية لإدماج السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك في التيار المالي السائد. فالتكنولوجيا توفر مجموعة من الخدمات المالية الرقمية من إيداع إلى إقراض وتأمين وإتمام المعاملات بسرعة وبتكلفة منخفضة، والأهم من ذلك في أي وقت ومن أي مكان.

وعلى الرغم من الاعتراف في كثير من الأحيان بتوسيع الوصول إلى الأموال كواحدة من أهم مبادرات التخفيف من حدة الفقر، ووجود مجموعة واسعة من المؤسسات المالية في المناطق النائية في العديد من البلدان النامية، تظهر النتائج أن الفئات الضعيفة مثل النساء والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب لا تزال محرومة من الخدمات المصرفية التقليدية أو مستبعدة من الخدمات المصرفية التقليدية بسبب قضايا أساسية مثل ارتفاع تكلفة المعاملات، والمعلومات غير المتماثلة ونقص الضمانات. ونتيجة لذلك، تم وضع قدر كبير من التفاؤل على التوسع في الرقمنة المالية من خلال الشمول المالي الرقمي للفئات المحرومة والمهمشة كواحدة من أهم الطرق للتغلب على هذه الصعوبات، وبالتالي تحقيق ما هو مرجوا منها في محاربة ظاهرة الفقر.

أ- مشكلة الدراسة

تبعا للعرض السابق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه الشمول المالي الرقمي في الحد من الفقر؟

ب- فرضية الدراسة

للإجابة على التساؤل المطروح، ندرج الفرضية التالية:

يلعب الشمول المالي الرقمي دور إيجابي في الحد من الفقر.

ج- هدف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي الرقمي وتحديد مختلف مبادئه ومكوناته.

– تحديد مفهوم الفقر ومختلف مؤشرات قياسه.

– بناء نموذج لتحديد الدور الممكن للشمول الرقمي في الحد من ظاهرة الفقر.

د– أهمية الدراسة

كانت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر موضوعا رئيسيا للجدل في الاقتصاد. وهناك نظرية لدعم الصلة بين الشمول المالي والفقر، وازداد الاهتمام بالعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي منذ بداية الأزمة المالية عام 2007. من هنا تنبع أهمية الدراسة، وذلك من خلال الطرق العديدة التي يمكن أن يساعد بها الشمول المالي في شقه الرقمي في مكافحة والقضاء على الفقر، وذلك لاعتبار أساسي مفاده أن الإقصاء المالي إضافة إلى الأمية من أهم مسبباته.

هـ– منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين: أولهما، المنهج الوصفي الذي يمكن من البحث في مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالشمول المالي الرقمي وظاهرة الفقر. وثانيهما، هو المنهج الاستقرائي من خلال بناء نموذج لمحاولة تحديد الدور الممكن الذي يلعبه الشمول المالي الرقمي في الحد من ظاهرة الفقر وذلك باستخدام أساليب القياس الاقتصادي.

و– الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحثان، هناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع نذكر منها:

– **دراسة (Wang & He, 2020)** المعنونة بـ "الشمول المالي الرقمي وتعرض المزارعين للفقر: أدلة من الريف الصيني"، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في آثار الشمول المالي الرقمي على تعرض المزارعين للفقر في الصين، وذلك باستخدام بيانات المسح على 1900 أسرة ريفية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأدلة على الصلة بين الشمول المالي الرقمي والفقر تتطور ولكنها لا تزال ضعيفة. أيضا هناك أدلة على أن الخدمات المالية الرقمية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير أكبر على ضعف المزارعين مقارنة بخدمات البنوك التقليدية.

– **دراسة (Emara & Mohieldin, 2021)** المعنونة بـ: "التكنولوجيا المالية وفجوة الفقر: حالة دول الشرق الأوسط وأفريقيا"، تحلل هذه الدراسة تأثير انتشار التكنولوجيا المالية على إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالحد من الفقر المدقع بحلول عام 2030. استخدمت الدراسة بيانات Panel لـ 12 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و45 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى 70 من دول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية من خارج المنطقتين خلال الفترة 2004–2018. تشير نتائج الدراسة إلى أن تدابير التكنولوجيا المالية لها تأثير إيجابي

ذو معنوية إحصائية على الحد من الفقر المدقع للعينة الكاملة وكذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أفريقيا جنوب الصحراء.

– **دراسة (Lee, Lou, & Wang, 2023)** المعنونة بـ "الشمول المالي الرقمي والتخفيف من حدة الفقر: أدلة من التنمية المستدامة في الصين"، وقد هدفت إلى استكشاف كيفية التخفيف من حدة الفقر من خلال الشمول المالي الرقمي المستمد من بيانات المقاطعات في الصين للفترة 2011–2019. وتظهر النتائج أن الشمول المالي الرقمي يمكن أن يقدم مساهمات كبيرة في التخفيف من حدة الفقر بشكل كبير.

ز – تقسيمات الدراسة

لغرض البحث في مشكلة الدراسة، ارتأى الباحثان تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: الشمول المالي الرقمي

المحور الثاني: الفقر

المحور الثالث: دراسة قياسية لدور الشمول المالي الرقمي في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2011–2017

2. الشمول المالي الرقمي

1.2 تمهيد

إن الشمول المالي، الذي يتطلب وصول ميسور وواسع النطاق إلى مجموعة كافية من المنتجات والخدمات المالية، من مقبل مختلف شرائح المجتمع، يعتبر أحد الأركان الأساسية للتنمية الاجتماعية، حيث يمكن أن يساهم في الحد من الفقر، وتضييق فجوة الدخل، ويؤدي إلى المساعدة في اتخاذ القرارات المالية الأكثر حكمة التي تؤدي بدورها إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار المنتج وتعزيز المساواة بين الجنسين. ولقد أظهرت تقنيات المعلومات والاتصالات إمكانات كبيرة للمساهمة في الشمول المالي، مما أدى إلى ولادة الشمول المالي الرقمي وهو ما سنتناوله في هذا الجزء.

2.2 تعريف الشمول المالي الرقمي

الشمول المالي الرقمي Digital financial inclusion هو المرحلة الرابعة للثورة المالية بعد الإقراض الأصغر Microcredit والتمويل الأصغر Microfinance والشمول المالي Financial inclusion. بالمقارنة مع الشمول المالي، يولي الشمول المالي الرقمي أهمية أكبر للتكنولوجيا لتوسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. في البداية، يشير مصطلح الائتمان الأصغر إلى قرض صغير تقدمه المؤسسات المالية للشركات والأفراد. في التسعينيات، تم استبدال كلمة

الائتمان الأصغر بكلمة "التمويل الأصغر"، والتي تغطي نطاقات أكبر من الخدمات المالية مثل المدخرات والصناديق المشتركة والتأمين والقروض. ثورة أخرى مهمة هي التحول من التمويل الأصغر إلى "الشمول المالي". الشمول المالي هو مفهوم يسعى إلى ضمان أن الخدمات المالية الرسمية في متناول جميع الناس. ومع ذلك، فإن مبادرات الإقراض الأصغر والتمويل الأصغر والشمول المالي هي عمليات يدوية وميدانية. وبالتالي، فإنه يحد من فعالية مساعدة الفقراء. في الآونة الأخيرة، قادت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشمول المالي للتقدم إلى المرحلة الرابعة وهي الشمول المالي الرقمي. هذا الابتكار الجذري لديه القدرة على تغيير حياة من هم في أسفل السلم الاقتصادي.(Tay, Tai, & Tan, 2022, p. 4)

قبل تقديم تعريف للشمول المالي الرقمي، نورد تعريف الشمول المالي الذي عرفه البنك الدولي بأنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية." (WorldBank, 2014, p. 1)

بالتالي، فإن الشمول المالي، كما هو محدد، له أبعاد متعددة، تعكس مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الممكنة، من المدفوعات وحسابات التوفير إلى الائتمان، والتأمين، والمعاشات التقاعدية، وأسواق الأوراق المالية. يمكن تحديده بشكل مختلف للأفراد والشركات. (WorldBank, 2014, p. 14)

يصف تقرير الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي GPFI الشمول المالي الرقمي على نطاق واسع بأنه: "استخدام الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي". وهو ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا والذين يعانون من نقص الخدمات – مع إدراك الأهمية الخاصة للنساء – مع مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول ومستدام وبتكلفة معقولة للعملاء. ويشمل ذلك نشر خدمات ممكنة رقميا آمنة ومسؤولة تعمل على توسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية على أساس مستدام، ومعالجة المخاطر المحتملة لهذه التقنيات، بما في ذلك حماية البيانات وقضايا الخصوصية والأمن السيبراني والمديونية المفرطة وكذلك المال –غسل وتمويل انتشار الإرهاب والاحتيال ومخاطر التمويل غير المشروع الأخرى–. ويعتبر التعليم المالي وحماية المستهلك مع اللوائح التنظيمية من العوامل الرئيسية في حماية وتمكين الفئات الأكثر ضعفا.(GPFI, 2020, p. 12)

ويعرف الشمول المالي الرقمي كذلك بأنه: "استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا والتي لا تحصل على خدمات كافية حاليا من خلال

مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب احتياجاتهم والتي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات." (البنكالدولي، 2022)

كما يعرف الشمول المالي الرقمي بأنه:"التوفير المستدام للخدمات المالية الرقمية بأسعار معقولة والتي تدخل الفقراء إلى القطاع المالي الرسمي للاقتصاد." وبالتالي فإن الشمول المالي الرقمي يشمل تقديم خدمات مالية رقمية إلى الفئات السكانية المستبعدة والمحرومين مالياً باستخدام الهاتف المحمول أو أي تقنية رقمية أخرى للوصول إلى هذه الخدمات المالية الرقمية (ozili, 2022, p. 3) .

كما وصف التمويل الرقمي بأنه "نشر أدوات رقمية فعالة من حيث التكلفة للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة والمحرومة ماليا من خلال الخدمات المالية الرسمية المصممة لتلبية متطلباتهم".(Mhlanga, 2022, p. 119)

عموما، يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي بأنه: "الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل العملاء المستبعدين والمحرومين".

3.2 مبادئ الشمول المالي الرقمي ومكوناته

حدد تقرير الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي –وهي منصة شاملة لجميع دول مجموعة العشرين، والبلدان المهتمة من غير مجموعة العشرين وأصحاب المصلحة المعنيين– لمواصلة العمل على الشمول المالي وتنفيذ خطة عمل الشمول المالي لمجموعة العشرين (FIAP)، التي تمت الموافقة عليها في قمة مجموعة العشرين في سيول سنة 2010. وقد حددت مبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي في ثمانية مبادئ هي:(GPFI, 2016)

المبدأ 1: تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي

المبدأ 2: الموازنة بين الابتكار والمخاطر في تحقيق الإدماج المالي الرقمي

المبدأ 3: توفير إطار قانوني وتنظيمي ممكّن ومناسب للشمول المالي الرقمي

المبدأ 4: توسيع النظام البيئي للبنية التحتية للخدمات المالية الرقمية

المبدأ 5: إنشاء ممارسات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين

المبدأ 6: تقوية المعرفة والوعي الرقمي والمالي

المبدأ 7: تسهيل تحديد العميل للخدمات المالية الرقمية

المبدأ 8: تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي الرقمي

ويمكن تقديم الخدمات المالية الرقمية من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية (Fintech) وشركات التكنولوجيا. تشمل مكونات الشمول المالي الرقمي ما يلي: (ozili, 2022, pp. 4–5)

– **الأجهزة الرقمية:** يحتاج العملاء أو مستخدمو الخدمات المالية الرقمية إلى جهاز رقمي، على سبيل المثال، هاتف محمول أو هاتف ذكي أو كمبيوتر محمول أو كمبيوتر يسمح بنقل المعلومات أو الأدوات الإلكترونية.

– **وكلاء البيع بالتجزئة:** وكلاء البيع بالتجزئة هم بائعون أو وكلاء لديهم جهاز رقمي متصل بالبنية التحتية للاتصالات. يمكن لوكلاء التجزئة إرسال واستلام تفاصيل المعاملات المالية التي تمكن العملاء من تحويل النقود إلى قيمة مخزنة إلكترونيا وتحويل القيمة الإلكترونية المخزنة إلى نقود.

– **خدمات مالية إضافية:** يشير هذا إلى الخدمات المالية الإضافية التي تقدمها البنوك أو غير البنوك أو شركات التكنولوجيا المالية للعملاء. وهي تشمل منتجات الائتمان ومنتجات الادخار ومنتجات التأمين والمنتجات الاستثمارية ومنتجات الرهن العقاري وخدمات إدارة المخاطر.

– **منصة معاملات رقمية:** يشير هذا إلى الواجهة التي تربط العميل بالمؤسسة المالية التي تقدم خدمات مالية محددة. قد تكون منصة المعاملات الرقمية تطبيقا مصرفيا أو برنامجا رقميا أو موقعا إلكترونيا على الإنترنت أو وكيل بيع بالتجزئة.

– **الخادم الخلفي:** يشير هذا إلى البنية التحتية للاتصالات الرقمية التي تخزن البيانات وتتحقق إلكترونيا من صحة تفاصيل العملاء الموجودة لدى المؤسسات المالية قبل السماح بإجراء المعاملات المالية الرقمية.

– **العملاء:** العملاء في برامج الشمول المالي الرقمي هم في الأساس أفراد وشركات وحكومات. يشمل الأفراد الشباب وكبار السن والأسر والأفراد الفقراء والأفراد ذوي الدخل المنخفض والأفراد ذوي الدخل المتوسط والأفراد ذوي الدخل المرتفع. تشمل الشركات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. تشمل الحكومات الوكالات البلدية والأحياء والوكالات الحكومية الأخرى.

2. الفقر

1.2 تمهيد

لعل رسالة البنك الدولي المنقوشة على حجر في مقره بواشطن وهي"حلمنا هو تحقيق عالم خال من الفقر" لخير دليل على أن الفقر بأبعاده السلبية هو ظاهرة لطالما سعت جميع الأمم

لمحاربتها. وعلى الرغم من تحقق تقدم ملموس تجاه الحد من الفقر مع نهاية الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2015. إلا أن تحقيق هدف أقل من 3% من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030 كهدف للتنمية المستدامة لا يزال بعيد المنال. ويواجه الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون في فقر مدقع حرمانا عميقا ومتجذرا يتفاقم غالبا بسبب النزاعات العنيفة والضعف تجاه مجابهة الكوارث. ونظرا للطبيعة المتشعبة لظاهرة الفقر، فإننا سنحاول في هذا الجزء تحديد مفهوم لهذه الظاهرة وعرض لأهم مؤشرات قياسها.

2.2 مفهوم الفقر

الفقر مفهوم مراوغ، فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمدركات المختلفة للفقر، فمن حيث الشكل اللغوي يشير الفقر إلى النقص والحاجة، قال الله تعالى:{ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ** }(سورة فاطر الآية 15) أي محتاجون إليه، وقد ميز بعض الفقهاء قديما بين الفقير الذي لا يملك قوت عامه والمسكين الذي لا يملك قوت يومه، وهي مقابلة لها علاقة بواجب الزكاة. ونجد أن الفقر يختلف من مجتمع لآخر فليس من السهل تعريف الفقر نتيجة لكثرة العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها هذه الظاهرة، كما أن تعاريف الفقر نجدها تختلف من باحث إلى آخر باختلاف المنظور الذي ينظر به (طويطي و لعرج مجاهد، 2014، صفحة 18).

ويعرف الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ويمثل الحد الأدنى في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة" (الفارس، 2001، صفحة 21). ويعرف كذلك بأنه: الحرمان الشديد من الحياة الرضية، والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر، كالمرض وقلة الدخل والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من المدرسة وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته، وانعدام حيلته، أو نقص الحريات المدنية والسياسية (العيسوي، 2009، صفحة 165).

ضمن منهجية التحليل الكمي لظاهرة الفقر، طرحت عدة هيئات دولية تعريفات للفقر، حيث عرف البنك الدولي سنة 1990 في تقرير عن التنمية في العالم الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". وحتى تكون لهذا التعريف جدواه، لا بد من الإجابة على ثلاثة أسئلة. كيف نقيس مستوى المعيشة؟ ما الذي نعنيه بالحد الأدنى لمستوى المعيشة؟ أما وقد عرف الفقر بهذه الكيفية، فكيف نعبر على الحدة الشاملة للفقر سواء بمقياس وحيد أو برقم قياسي؟ (البنكالدولي(أ)، 1990، صفحة 41)

وعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 الفقر بأنه: "عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا". ومن ثم، فإن الفقر لا يتعلق بانخفاض الدخل أو الإنفاق، ولا بعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية، بل يعني أساسا الحرمان من القدرات البشرية. وفي هذا المنظور، يكاد الفقر يكون مرادفا للعجز. هذا العجز يعلن عن نفسه في عدم كفاية الدخل/الإنفاق، وفي تدني مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية، وأيضا، وهذا الأهم، في تدني إمكانية التوصل لرأس المال والتحكم فيه. ويتضمن مفهوم رأس المال هنا كلا من رأس المال المادي والبشري (UNDP، 2002، صفحة 90).

3.2 مؤشرات قياس الفقر

يمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس الفقر إلى نوعين: الطرق الذاتية والطرق العلمية. تعتمد الطريقة الذاتية لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول "كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟، حيث يتم شرح ما يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة والمواصلات. وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي. وقد استنبطت هذه الطريقة من منهجية تحليل الفقر بواسطة "مشاركة الفقراء" وهي منهجية إرتبطت بمساهمات Chambers سنتي 1994 و1997، وأيضا Narayan سنة 2000. أما الطرق العلمية لقياس خط الفقر فأشهرها طريقة "استهلاك الطاقة الغذائية" وطريقة "تكلفة الحاجات الأساسية". هذا وتعزى طريقة "استهلاك الطاقة الغذائية" إلىGreer و Thorbecks سنة 1986، بينما ترجع طريقة تكلفة الحاجات الأساسية إلى Rowntree سنة 1901 (علي، 2002، صفحة 4).

على هذا الأساس، تم تحديد عدة مؤشرات لقياس الفقر منها:

1.3.2 مؤشر فقر وحيد البعد

يقصد بقياس الفقر وضع أرقام التي من خلالها يمكننا تقييم درجة الفقر في مجتمع ما وتحديد عدد أفراد المجتمع الذين يعتبرون فقراء. ويفترض إمكانية قياس الفقر باستخدام بعد واحد يتمثل في الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية عن طريق تجميع حزمة الدلائل المعبرة عن مختلف أوجه الرفاهية والعيش اللائق في دليل نقدي مركب واحد. وضمن هذا الإطار يمكن تعريف خط الفقر بأنه: "خط يقسم المجتمع إلى فئتين، فقراء وغير فقراء". ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد. وهناك أربعة أنواع من خطوط الفقر هي (طويطي و لعرج مجاهد، 2014، الصفحات 20-21):

– **خط الفقر المطلق:** إن تعدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية التي تتطلبها حياة الأفراد في المجتمع من سلع استهلاكية غذائية، وسلع استهلاكية غير غذائية، أدى إلى التمييز بين نوعين من خط الفقر المطلق: أولهما خط فقر الغذاء (الفقر المدقع)، على اعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء وثانيهما هو خط فقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى يتمثل في احتياجات الضرورية غير غذائية (الملبس، السكن، التعليم والصحة).

– **خط الفقر النسبي:** هو التواجد تحت نسبة معينة من الدخل المتوسط للمجتمع.

– **خط الفقر الذاتي:** ترتكز هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء ذاتهم وذلك بتحديد المكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما وهي ترتكز على الإجابات التي يقدمها الأفراد على السؤال التالي: ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟ وهذه الاحتياجات الأساسية تتمثل في الغذاء الملابس، السكن، التعليم، الصحة والمواصلات وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يتم التوصل إلى خط الفقر.

– **خط الفقر السياسي:** هو خط محدد في الوسط السياسي الإداري لدولة ما وفي وقت ما، وهو يوافق مستوى من الدخل يعتبر أي فرد أو عائلة يملك دخل أقل منه بحاجة إلى مساعدة اجتماعية ويعتبر صاحبه من الفقراء.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب البلدان لديها خط فقر خاص بها يأخذ في الحسبان احتياجاتها الخاصة، وظروفها بل ومستوياتها المعيارية. فالبلدان الغنية، على سبيل المثال، تحدد في العادة خطوطا للفقر أعلى مستوى من تلك التي تحددها البلدان منخفضة أو متوسطة الدخل. ومن المتوقع أن تستخدم البلدان هذه الخطوط للاسترشاد بها في الكثير من قراراتها بشأن السياسات. ومع هذا، فعندما نود تحديد من هم أشد الناس فقرا في العالم بالمعايير المطلقة، وبغض النظر عن أين يعيشون، فإننا نحتاج إلى استخدام خط فقر عالمي. في عام 1990، اقترحت مجموعة من الباحثين في البنك الدولي تعريف الفقراء عالميا بتطبيق معايير أشد البلدان فقرا في العالم. وأخذوا خطوط الفقر الوطنية لدى مجموعة من أفقر البلدان في ذلك الحين، وحولوها إلى دولار أمريكي باستخدام تعادل القوة الشرائية (PPP) وقاموا بحساب المتوسط ليحصلوا على خط فقر بلغ نحو دولار واحد للفرد في اليوم. وفي عام 2005، وبعد جولة جديدة وجمع عدد أكبر من الأسعار المقارنة عالميا، واحتساب معادلات القوى الشرائية الجديدة، تم تنقيح خط الفقر الدولي باستخدام متوسط خطوط الفقر الوطنية لأفقر 15 بلدا في العالم في ذلك الوقت. واستقر الرأي على أن الخط المعدل هو 1.25 دولار للفرد في اليوم. يستند هذا الإجراء، على أهميته، والذي ما يزال ذا نطاق تركيز ضيق، أساسا إلى القياس المالي البسيط. وللفقر أبعاد أخرى عديدة لا ترتبط دوما بشكل وثيق بالفقر الذي يقاس

بحصر من يعيشون تحت خط الفقر، أيا كانت دقة رسم هذا الخط. ومع هذا، فإن تعدد المؤشرات غير المالية– في التعليم والصحة والصرف الصحي والمياه والكهرباء بل، وفي عصرنا الحديث، الاتصالات– يثير تساؤلات عن أيها نستخدم وكيف (باسو، 2015).

2.3.2 مؤشر فقر متعدد الأبعاد

وفقا لمنظور القدرات الذي وضعه Sen، تم تعريف الفقر على أنه عدم القدرة على التمتع بحقوق أساسية وحريات جوهرية. وتبعا لهذا التعريف، فإن التنمية لا تتحقق من خلال زيادة الدخل وتملك الحصص في الأصول فحسب، بل أيضا من خلال قدرات الناس المتزايدة في أن يتمتعوا بحياة لهم فيها من المسوغات ما يجعلهم يرون أنها ذات معنى. كما يرى أن الحرمان من القدرة يمثل مقياسا للفقر أكثر اكتمالا من مقياس الدخل، إذ يغطي جوانب معينة من ظاهرة الفقر قد لا تحيط بها أو تلحظها الإحصاءات الكلية. لذلك دعا إلى صياغة نظرة أكثر شمولا للفقر وعدم المساواة والتنمية بغية إعداد سياسات ملائمة تسهم إسهاما حقيقيا في تحقيق أقصى درجة من حرية الفرد واختياره. ويتمم الفقر المتعدد الأبعاد مقاييس التنمية النقدية حيث يقيس الحرمان غير النقدي في مختلف نواحيه، مما يرسم صورة أدق لحال الفقراء. وعلى سبيل المثال، اختار الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أبعاد لقياس الفقر هي: التعليم والصحة ومستوى المعيشة استخدم لقياسها عشرة مؤشرات. كما صمم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) منهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة المعد للمقارنات الدولية، وهي منهجية لتحليل مدى وطبيعة فقر الأطفال المتعدد الأبعاد فيما يتصل بجوانب تتعدى جانب الثروة المادية. وتمثل هذه المؤشرات العالمية المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد أداة قوية لقياس (الإسكوا، 2017، الصفحات 3–4).

ويمكن تلخيص عدة مؤشرات مستخدمة لقياس الفقر متعدد الأبعاد في الشكل رقم (1).

شكل رقم (1): بعض مؤشرات قياس الفقر متعدد الأبعاد

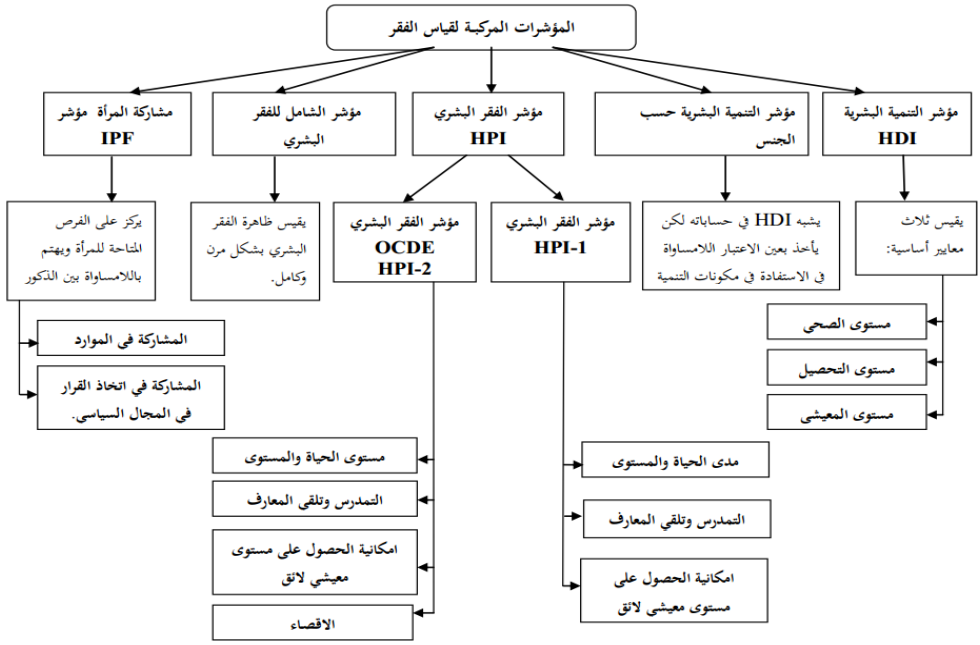

المصدر: مصطفى طويطي، و نسيمة لعرج مجاهد. (8–9 ديسمبر, 2014). اشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية. جامعة الجزائر 3، الجزائر. ص 23.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعارض بين منهجية قياس الفقر النقدي (بعد واحد) ومنهجية قياس الفقر المتعدد الأبعاد، ولا يحل أي منهما محل الآخر، حيث يمكن أن يؤدي نقص الموارد النقدية إلى الحرمان غير النقدي، ولكن هذا ليس الحال دائما، فقد تواجه بعض الأسر غير الفقيرة ماديا حرمانا من بعض الجوانب غير المادية. وبالتالي فإن هاتين المنهجيتين تتممان بعضهما ويمكن استخدامهما في آن واحد في تحليل الفقر في أي دولة إذا توافرت البيانات على المستوى الأسري في مسح واحد.

المحور الثالث: دراسة قياسية لدور الشمول المالي الرقمي في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2011–2017

1.3 تمهيد

نظرا للمدى الزمني المحدود للبيانات المتاحة والعدد الكبير من البيانات المفقودة فيما يتعلق بالشمول المالي الرقمي، يبدو أن تحليل التأثير التجريبي للأدبيات يغطي هذا الموضوع جزئيا فقط. ولقد بحثت دراسات قليلة فقط العلاقة بين الشمول المالي والفقر مع نتائج متباينة. لهذا تساهم هذه الدراسة في الأدبيات الموجودة من خلال البحث في الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي الرقمي في الحد من الفقر. وبالتالي توسيع نطاق الدراسات التي اهتمت بهذه العلاقة.

2.3 تعيين النموذج

أ. تحديد النموذج

لتحديد دور الشمول المالي الرقمي في الحد من الفقر، ندرج النموذج التالي:

$$POV_{it} = \beta_0 + \beta_1 DFI_{it} + \beta' X_{it} + \nu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

POV: تمثل الفقر، DFI: تمثل الشمول المالي الرقمي، X: تمثل المتغيرات المراقبة، ν: الأثر الخاص بالبلد، λ: الأثر الخاص بالفترة، ε: حد الخطأ العشوائي، i البلد، t الفترة.

ب. تحديد متغيرات النموذج

تتمثل متغيرات النموذج في:

– متغير الفقر POV: سوف نعتمد على مؤشر نسبة عدد الفقراء عند 2.15 دولار في اليوم لقياس الفقر. وهو يتمثل في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار في اليوم بالأسعار الدولية PPP لعام 2017.

– متغير الشمول المالي الرقمي DFI: حيث أن امتلاك بطاقة خصم Debit card يعتبر من المؤشرات الرئيسية للشمول المالي الرقمي، سوف نعتمد على هذا المؤشر –الذي هو النسبة المئوية للبالغين (أكبر من 15 سنة) الذين أبلغوا عن امتلاكهم بطاقة خصم العام السابق للاستبيان– كمؤشر للشمول المالي الرقمي.

– **متغيرات مراقبة X:** سوف نعتمد على مجموعة من المتغيرات ذات الأثر النظري على المتغير التابع، وهي:

– معدل التعليم في المرحلة الثانوية Ses: هو إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي، بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الثانوي.

– معدل البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) UNE: تشير البطالة إلي نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد.

– إجمالي الإنفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من GDP) GGFC: تشمل جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضا معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءا من تكوين رأس المال الحكومي.

– معامل جيني GINI: يقيس مؤشر جيني مدى انحراف توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر داخل الاقتصاد عن التوزيع المتساوي تماما. يقيس مؤشر جيني المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، معبرا عنه كنسبة مئوية من أقصى مساحة تحت الخط. وبالتالي، فإن مؤشر جيني 0 يمثل مساواة تامة، بينما يشير مؤشر 100 إلى عدم مساواة كاملة.

ج. العينة وفترة الدراسة

لقد اعتمدنا بيانات Panel كعينة لهذه الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعتين منها بحيث: المجموعة الأولى متعلقة بالمتغير المفسر وهو الشمول المالي الرقمي استخلصت من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database إصدار سنة 2021. تشمل عينة الدراسة 88 دولة (أنظر الملحق) لثلاث سنوات فقط التي صدر فيها التقرير وهي: 2011، 2014 و2017. بينما تم إقصاء سنة 2021 من العينة، وذلك لغياب البيانات المتعلقة بالمتغير التابع وهو الفقر لهذه السنة، من كل دولة العينة التي توفرت فيها بيانات هذا المتغير ما عدا دولة إندونيسيا. وفيما يتعلق بالمتغير التابع وهو الفقر والمتغيرات المراقبة فتم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators (النسخة المحدثة بتاريخ 25 ماي 2022).

3.3 الإحصاءات الوصفية

يتضمن الجدول رقم (1) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

```
. summarize POV DFI Ses GINI GGFC UNE
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
POV	199	5.356281	11.18263	0	60.6
DFI	259	.4263306	.3057015	.0049437	.9880524
Ses	216	90.05229	28.91767	13.88327	162.2993
GINI	198	36.91263	7.372992	23.2	63
GGFC	254	16.25078	4.91027	4.325225	39.69014
UNE	261	8.917035	6.548922	.32	31.38

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برمجية STATA

تظهر بيانات مؤشر الشمول المالي الرقمي DFI، أن متوسطه في عينة الدراسة يساوي 0.4263. أي أن 42.63% من أفراد عينة الدراسة يملكون بطاقة خصم خلال فترة الدراسة التي أجري فيها هذا الاستبيان. الملاحظ كذلك على الإحصاءات الوصفية لهذا المؤشر المعتمد لقياس الشمول المالي الرقمي، هو التشتت الكبير لهذا المؤشر بالنسبة لمختلف دول العالم. حيث بلغ

الانحراف المعياري له 0.3057، وهو ما يدل على وجود اختلاف كبير في مدى امتلاك أفراد العينة المستجوبة لبطاقة خصم بين مختلف دول العينة. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة هذا المؤشر أدنى قيمة لها وهي 0.0049 لدولة النيجر سنة 2011، بينما بلغت أعلى نسبة لهذا المؤشر 0.9880 لدولة هولندا سنة 2017 (أي أن 98.80% من المستجوبين الهولنديين يمتلكون بطاقة خصم).

أما فيما يخص المتغير التابع لهذه الدراسة وهو الفقر، فقد سجل متوسط قدره 5.3562% خلال فترة الدراسة. أي أن هناك 5.3562% من سكان دول عينة الدراسة يعيشون تحت خط الفقر المقدر بـ 2.15 دولار لليوم بالأسعار الدولية لسنة 2017 خلال الفترة 2011–2017. وعلى غرار المتغير المستقل، نلاحظ تشتت كبير لهذا المؤشر المعتمد لقياس متغير الفقر، حيث بلغ الانحراف المعياري 11.1826%. كما بلغت أدنى قيمة لهذا المؤشر 0% في عدة دول مثل قبرص سنتي 2011 و2017، والدانمارك وفنلندا سنة 2011، وألمانيا سنتي 2011 و 2014. بينما أعلى قيمة لهذا المؤشر بلغت 60.6% بالنسبة للنيجر سنة 2011 تليها الطوغو بنسبة تقدر بـ 58.9%.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المراقبة المعتمدة في هذا النموذج، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمعدل التعليم في المرحلة الثانوية 90.0522% خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره 28.9176%. كذلك بلغ متوسط مؤشر جيني للتفاوت في الدخل 36.9126% بانحراف معياري قدره 7.3729%. بينما بلغ المتوسط الحسابي لكل من إجمالي الإنفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي ومعدل البطالة 16.2507% و8.9170% على الترتيب.

ونعرض في الجدول رقم (2) الارتباط الخطي البسيط بين المؤشرات المعتمدة لقياس المتغير المستقل وهو الشمول المالي الرقمي، والمؤشر المعتمد لقياس المتغير التابع وهو الفقر وكذا مختلف المتغيرات المراقبة.

جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

		POV	DFI	SES	GINI	GGFC	UNE
POV	Pearson Correlation	1					
	Sig. (2-tailed)						
	N	199					
DFI	Pearson Correlation	-,511**	1				
	Sig. (2-tailed)	,000					
	N	197	259				
SES	Pearson Correlation	-,698**	,754**	1			
	Sig. (2-tailed)	,000	,000				
	N	171	213	216			
GINI	Pearson Correlation	,257**	-,430**	-,286**	1		
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000			

	N	198	196	170	198		
GGFC	Pearson Correlation	-,159**	,513***	,432**	-,354***	1	
	Sig. (2-tailed)	,026	,000	,000	,000		
	N	195	251	212	194	254	
UNE	Pearson Correlation	-,123*	,046	,173**	-,058	,405***	1
	Sig. (2-tailed)	,085	,465	,011	,423	,000	
	N	196	256	216	195	251	261

***: معنوية عند 1%، **: معنوية عند 5%، *: معنوية عند 1%.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برمجية SPSS

النتائج المعروضة في الجدول رقم (2) تظهر لنا وجود ارتباط سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية قدره 1% بين المتغير المستقل وهو الشمول المالي الرقمي والمتغير التابع وهو الفقر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما 0.511-. كذلك نلاحظ وجود ارتباط سلبي ومعنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المراقبة التالية: معدل التعليم في المرحلة الثانوية، إجمالي الإنفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي ومعدل البطالة. بينما وجود ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى معنوية قدره 1% بين المتغير التابع ومتغير المراقبة المتمثل في معامل جيني.

4.3 نتائج التقدير

ندرس أهمية الشمول المالي الرقمي في الحد من معدلات الفقر. نتوقع أنه مع زيادة الشمول المالي الرقمي، يجب أن تنخفض معدلات الفقر مع وصول المزيد من الناس إلى الخدمات المالية لتسهيل استهلاكهم والانخراط في الأنشطة الإنتاجية.

ولقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير نموذج دور الشمول المالي الرقمي في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2011–2017. نتائج التقدير نعرضها في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج دور الشمول المالي الرقمي في الحد من الفقر للفترة 2011–2017

Dep Var	POV (1)	POV (2)
EST Method	Fixed-effects	Random-effects
DFI	-3.9767***	-4.8965***
	(0.007)	(0.003)
SES	-0.0047	-0.0413**
	(0.767)	(0.022)
GINI	0.0622	0.1514
	(0.522)	(0.114)

GGFC	-0.2343*	-1.1773
	(0.056)	(0.165)
UNE	0.0760	0.0082
	(0.207)	(0.903)
Constant	8.3245*	10.6466**
	(0.067)	(0.025)
N of obs	168	
N of groups	76	
F	3.13**	
	(0.012)	
Wald chi^2		32.75***
		(0.000)
Hausman	7.68	
	0.1749	

***: معنوية عند 1%، **: معنوية عند 5%، *: معنوية عند 1%.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برمجية SPSS

تظهر لنا النتائج الواردة في الجدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج دور الشمول المالي الرقمي في الحد من ظاهرة الفقر خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 2011 و2017. لقد قمنا بتقدير النموذج باستخدام أثر ثابت للبلد في المعادلة رقم (1) وأثر عشوائي في المعادلة رقم (2). حيث أن اختبار Hausman أكد على اختيار نموذج الأثر العشوائي لأن مستوى معنوية هذا الاختبار تفوق القيمة الحرجة للاختبار المحددة عند مستوى معنوية 5%. لهذا، فإن نتائج تقدير المعادلة رقم (2) تؤكد على وجود دور سالب ومعنوي للشمول المالي الرقمي في الحد من ظاهرة الفقر خلال فترة الدراسة، حيث جاءت المعلمة المقدرة لمؤشر الشمول المالي الرقمي بقيمة 4.8965- وهي معنوية عند مستوى معنوية قدره 1%. هذه النتيجة تؤكد على الدور الذي يلعبه الشمول المالي الرقمي في الحد من ظاهرة الفقر، فالزيادة بـ 1% في نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة خصم تؤدي إلى تخفيض في معدل الفقر بنسبة قدرها 0.048965%.

أما المتغيرات المراقبة المعتمدة في النموذج، فإن متغير معدل التعليم في المرحلة الثانوية جاءت معلمته بإشارة سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 5%. وهذا ما يؤكد كذلك على الدور الذي يلعبه التعليم في الحد من ظاهرة الفقر. بينما المتغيرات الأخرى المعتمدة كمتغيرات مراقبة فإن نتائج التقدير تؤكد على عدم معنوية معلماتها المقدرة.

وفيما يتعلق بالمعنوية الكلية للنموذج، فإن نتائج اختبار Wald تؤكد على سلامة الشكل الرياضي المختار، حيث أن قيمة الاختبار تقدر بـ 32.75 وهي معنوية عند 1%.

خاتمة

يعزز الشمول المالي الرقمي الاندماج الاجتماعي من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية القائمة على القواعد وتوافرها واستخدامها عموما من قبل شرائح سكانية محرومة، ومجموعات ضعيفة مثل سكان الريف، والنساء، والأسر ذات الدخل المنخفض، الذين يستفيدون بشكل كبير من الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات والاقتراضات والمدفوعات والتأمين.

من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

– أصبح الشمول المالي الرقمي عنصرا محوريا في النقاشات السائدة حول كيفية ضمان وصول الأشخاص في أسفل الهرم الاقتصادي من أن أصحاب الدخل المنخفض والفقراء والنساء والشباب والشركات الصغيرة إلى مختلف الخدمات المالية ويصبحون نشطين ماليا.

– إن قدرة الأشخاص الأقل حظا في الحصول على مختلف الخدمات المالية الرسمية من خلال الأدوات الرقمية تسمح لهم بالمشاركة في مشاريع قوية يمكن أن تساعدهم على تغيير حياتهم وتقليل الفقر.

– إن زيادة وصول الأشخاص إلى النظام المالي ومشاركتهم فيه من خلال الأدوات الرقمية المختلفة يمكن أن يعزز نمو الأعمال وخلق فرص العمل، ويزيد الإنفاق على التعليم، ويساعد الأفراد بشكل مباشر في إدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية، وكلها تساهم في الحد من الفقر بشكل أكبر.

– وفيما يتعلق بالنتائج المستخلصة من الجانب التطبيقي للدراسة، فقد أكدت على أن الشمول المالي الرقمي يلعب دور موجب ومعنوي في الحد من ظاهرة الفقر.

المراجع:

Emara, N., & Mohieldin, M. (2021). Financial Technology and the Poverty Gap: The Case of Middle East and Africa. *Topics in Middle Eastern and African Economies , 23* (2).

GPFI. (2020). *G20 Financial Inclusion Action Plan 2020.* G20.

GPFI. (2016). *G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion.* G20.

Lee, C.-C., Lou, R., & Wang, F. (2023). Digital financial inclusion and poverty alleviation: Evidence from the sustainable development of China. *Economic Analysis and Policy , 77 (In Print)*.

Lee-Ying Tay ،Hen-Toong Tai و ،Gek-Siang Tan .(2022) .Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development.(6) *8* .

Mhlanga, D. (2022). *Digital Financial Inclusion in the Fourth Industrial Revolution.* Switzerland: Palgrave Macmillan imprint.

ozili, P. (2022, jul 20). Digital financial inclusion. *MPRA Paper* (113789).

UNDP. (2002). *تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002.* الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك.

Wang, X., & He, G. (2020). Digital Financial Inclusion and Farmers' Vulnerability to Poverty: Evidence from Rural China. *Sustainability , 12* (4).

WorldBank. (2014). *GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT 2014 Financial Inclusion.*

الإسكوا. (2017). *التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد.* الأمم المتحدة، بيروت.

البنكالدولي. (20 09, 2022). الشمول المالي.

البنكالدولي(أ). (1990). *تقرير عن التنمية في العالم.*

عبد الرحمن العيسوي. (2009). *تحليل ظاهرة الفقر.* لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

عبد الرزاق الفارس. (2001). *الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي.* لبنان: مركز ديوان الوحدة العربية.

عبد القادر علي علي. (2002). الفقر، مؤشر القياس والسياسات.

فاطمة الوالي. (2016). قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر. *أطروحة دكتوراه* . جامعة تلمسان، الجزائر.

كوشيك باسو. (19 سبتمبر, 2015). *قياس الفقر في عالم سريع التغير*. تاريخ الاسترداد 20 ديسمبر, 2022، من مدونات البنك الدولي:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/measuring-poverty-rapidly-changing-world

مصطفى طويطي، و نسيمة لعرج مجاهد. (8-9 ديسمبر, 2014). اشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية. جامعة الجزائر 3، الجزائر.

7. ملاحق:

ملحق يتضمن عينة الدراسة

Albania	Congo, Rep.	Indonesia	Montenegro	Thailand
Algeria	Costa Rica	Iran, Islamic Rep.	Netherlands	Togo
Argentina	Croatia	Ireland	Niger	Turkiye
Armenia	Cyprus	Italy	North Macedonia	United Kingdom
Australia	Denmark	Kazakhstan	Pakistan	United States
Austria	Djibouti	Korea, Rep.	Panama	Uruguay
Belgium	Dominican Republic	Kosovo	Paraguay	Vietnam
Benin	Ecuador	Kyrgyz Republic	Peru	West Bank and Gaza
Bolivia	Egypt, Arab Rep.	Latvia	Poland	Yemen, Rep.
Bosnia and Herzegovina	El Salvador	Lesotho	Portugal	Zimbabwe
Brazil	Estonia	Liberia	Romania	
Bulgaria	Finland	Lithuania	Senegal	
Burkina Faso	Gabon	Luxembourg	Serbia	

Cameroon	Georgia	Malaysia	Sierra Leone
Canada	Germany	Malta	Slovak Republic
Chad	Greece	Mauritania	South Africa
Chile	Guatemala	Mauritius	Spain
China	Honduras	Mexico	Sudan
Colombia	Hungary	Moldova	Sweden
Comoros	India	Mongolia	Tanzania